مجلة جامعة النجاح للأبحاث ، (العلوم الإنسانية) ، المجلد ١٩ ، العدد (٣) ، ٢٠٠٥

الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الآنية للسكان الفلسطينيين في ظل انتفاضة الأقصى

Socio-econimc and Security Priorities to the Palestinian People During Al-Aqsa Intifada

محمود أبو الرب * حسين أحمد **

*قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، **قسم الجغرافيا، كلية الاداب ،
جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين
بريد إلكتروني : abualrub@yahoo.com

تاريخ التسليم : (٢٠٠٤/٩/٥) ، تاريخ القبول : (٢٠٠٥/٣/١٣)

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى تحديد أهم الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الآنية للسكان الفلسطينين في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل انتفاضة الأقصى. وقد دلت النتائج أن الحرب الاسرائيلية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني، وتصاعد حدة الاجراءات القمعية في ظل انتفاضة الأقصى، قد فرضت اولويات اقتصادية آنية تمثلت في المطالبة بتحسين الوضع الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، أما على الصعيد الاجتماعي فقد تركزت الاولويات على اطلاق سراح الاسرى من السجون الاسرائيلية، وتحسين مستوى التعليم الحكومي والخدمات الصحية الحكومية والحصول على المساعدات الانسانية، وعلى المستوى الأمني فقد تمثلت الاولويات الانية في رفع الحواجز العسكرية بين المدن والقرى وتثبيت الامن الداخلي. وقد تفاوت تصنيف هذه الاولويات باختلاف منطقة الاقامة ومكان السكن ومجموعة اخرى من العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

Abstract

The aim of this study is to pinpiont the socio-economic and security priorities to the Palestinian people during Al-Aqsa Intifada. The continuos Israeli war against the Palestinian people and the increasing Israeli repression impose economic needs like improving the economic situation and creating job opportunities. The social priorities concentrated on freeing prisoners from Israeli jails, improving education at public schools, improving public health services and receiving some aids. On the security level, the priorities are lifting checkpoints and roadblocks among villages and cities and maintaining the Palestinian internal security. These priorities are affected by different socio-economic variables likeplace of residence, type of living …etc.

مقدمة

تردت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في السنوات الأخيرة بشكل غير مسبوق. ويعزى ذلك إلى العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني وتنفيذ سياسة احتجاز عملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني المتبعة من قبل سلطات الاحتلال. وإمعانا في هذه السياسة قامت وتقوم سلطات الاحتلال بتقطيع أوصال السوق المحلي، وفرض حصار عسكري محكم على الأراضي الفلسطينية لعزلها عن العالم الخارجي، كما تواصلت عمليات الاغتيال والاعتقال وإيقاع المزيد من الجرحى، وهدم المنازل وجرف الأراضي وإتلاف المزروعات وقلع الأشجار ومصادرة الأراضي ومصادر المياه، وفرض منع التجول، حيث كان يرزح ٣٥٥٣١ شخصا في المتوسط تحت حظر التجوال اليومي في فترة الشهور من عام ٢٠٠٣ (تشرين ثاني – نسيان)، مقابل ١٧٧٧٨٧ شخصا في الأشهر الستة المتبقية (أيار – تشرين ثاني ٢٠٠٣) (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية، ٢٠٠٤).

ونتيجة لهذه السياسة الإسرائيلية العدوانية، تراجعت جميع المؤشرات الاقتصادية بشكل حاد. فقد انخفض أجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وإجمالي الدخل القومي الحقيقي، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وتراجع نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، كما انخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي المتاح. وتراجع الإنفاق الاستهلاكي النهائي، بينما ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية. كما وصل معدل البطالة إلى أرقام قياسية لم يشهدها الاقتصاد الفلسطيني من قبل وبخاصة أثناء الحصار والإغلاق الشديدين.

ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية انخفض دخل ٦١,٥ ٪ من مجمل الأسر الفلسطينية، كما انخفض الدخل الشهري الوسيط بحوالي النصف خلال انتفاضة الاقصى. وارتفعت نسبة الإعالة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، كما ارتفعت نسبة المستخدمين بأجر والذين كانت أجورهم الشهرية اقل من خط الفقر المكافئ (١٨٠٠ شيكل شهريا للأسرة مكونة من بالغين وأربعة أطفال) من ٤٣,٥ ٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ إلى ٥٦,٢ ٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٠٤. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

ونتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وتصاعد وتيرة الإجراءات العدوانية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، اتجه السكان في الأراضي المحتلة إلى إعادة ترتيب أولوياتهم الآنية بما يتناسب وطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية السائدة في ظل انتفاضة الأقصى.

جاءت هذه الدراسة من واقع السكان في الاراضي الفلسطينية المحتلة لمعرفة وتحديد الأولويات الآنية للسكان الفلسطينيين في ظل انتفاضة الاقصى.

ولعل نظرية ماسلو Maslow من أشهر النظريات التي تسعى لتفسير الدوافع الانسانية التي تقوم على أساس أنه ، عند إشباع أي مستوى من الحاجات، لا يعود هذا المستوى محفزا للفرد، وسيظل الافراد محفزين دائما، طالما يتم إشباع رغباتهم المستوى تلو الآخر. وقد حدد ابراهام ماسلو هرما للحاجات الإنسانية مكوناً من خمسة مستويات:

-المستوى الادنى: (الحاجات المادية) وهي الحاجات البيولوجية الأساسية المهمة للبقاء.

- المستوى الثاني: (حاجات للأمان) وهي الحاجة للحماية ضد الخطر.

-المستوى الثالث: (القبول الاجتماعي) وهو الحاجة للحب ، والصداقة ، والقبول ، والانتماء لجماعة.

- المستوى الرابع (الاحترام والتقدير) وهو الحاجة لإحترام الذات، والثقة، والسلطة، والاحترام من الآخرين.
- المستوى الخامس (إدراك الذات) وهو الحاجة للإنجاز. حيث يسعى الانسان، في هذا المستوى، إلى تحقيق ذاته وإثبات وجوده.

وقد لاقت نظرية ماسلو انتقادات كثيرة، فالحاجات وأولوية هذه الحاجات تختلف من فرد لآخر. وهذه النظرية تفسر الحالات التي تتمحور على ذاتها، وتسعى لتحقيق مكاسب شخصية، بينما تفشل في تفسير الحالات التي تسعى نحو الطموحات الكبيرة، ونضال الشعوب من أجل الاستقلال والتحرر.
تتكون هذه الدراسة من المقدمة والاجراءات العملية المستخدمة في البحث، وخصائص العينة ومناقشة النتائج المتعلقة بالأولويات الانية والفرضيات، وفي الخاتمة تم استنتاج بعض النتائج والتوصيات.

مشكلة الدراسة

أدت الحرب المستمرة التي تشنها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب العربي الفلسطيني، وتصعيد حدة إجراءاتها القمعية والتعسفية، إلى احداث تغيير في ترتيب الأولويات الاقتصادية والاجتماعية الآنية للسكان ، حيث أصبحت فرص العمل قليلة، وتردت الأوضاع الاقتصادية بشكل لم يسبق له مثيل وتقطعت أوصال المناطق، وتدنى مستوى التعليم والخدمات الصحية، وزج آلاف من الفلسطينيين بالسجون الإسرائيلية، وشهدت مناطق السلطة الفلسطينية فلتاناً أمنياً هدد أمن المواطن وممتلكاته.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للشعب العربي الفلسطيني مع تصاعد حدة الإجراءات القمعية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي في ظل انتفاضة الأقصى. كما هدفت إلى دراسة العوامل التي أثرت على هذه الاولويات.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها من المحاولات القليلة التي تبحث في تحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والامنية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. واستجابة لمطلب البنك الدولي بضرورة تحديد اولويات الفلسطينيين بعناية قبل المباشرة باعادة البناء والتطوير في الاراضي المحتلة.
لذا تأتي هذه الدراسة كمحاولة لمساعدة أصحاب القرار والمؤسسات الرسمية والأهلية والأسر على اتخاذ الإجراءات الفعالة لمواجهة الواقع الجديد.

فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على اختبار الفرضيات التالية:

١-لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين المتغيرات الاجتماعية (اطلاق سراح الاسرى من السجون الاسرائيلة، وتحسين مستوى الخدمات الصحية الحكومية وتحسين مستوى التعليم

المدرسي الحكومي، والحصول على المساعدات الاجتماعية) ومتغيرات (منطقة الاقامة ، ومكان السكن ، والجنس ، والعمر ، والمستوى التعليمي ، وحالة اللجوء ، والمهنة ، ومتوسط عدد افراد الاسرة، ومتوسط الدخل الشهري).

٢-لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين المتغيرات الاقتصادية (تحسين الوضع الاقتصادي، وتوفير فرص العمل) ومتغيرات (منطقة الاقامة ، ومكان السكن ، والجنس ، والعمر ، والمستوى التعليمي ، وحالة اللجوء ، والمهنة ، ومتوسط عدد افراد الاسرة، ومتوسط الدخل الشهري).

٣-لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين المتغيرات الامنية (رفع الحواجز المقامة بين القرى والمدن، وتثبيت الامن الداخلي الفلسطيني) ومتغيرات (منطقة الاقامة ومكان السكن والجنس والعمر والمستوى التعليمي وحالة اللجوء والمهنة ومتوسط عدد افراد الاسرة ومتوسط الدخل الشهري).

أسئلة الدراسة

١-ماهي الأولويات الاجتماعية والأقتصادية والأمنية للسكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
٢-ما هو ترتيب الأولويات الاجتماعية والاقتصادية والامنية.
٣-ماهي العوامل المؤثرة في تحديد هذه الاولويات.

حدود الدراسة

شملت الدراسة السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما الحدود الزمنية للدراسة فهي فترة انتفاضة الأقصى من ٢٨ ايلول ٢٠٠٠ – تموز ٢٠٠٤، أما الدراسة الميدانية فقد تم جمع بياناتها من قبل مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية في جامعة النجاح الوطنية خلال الفترة ١٥-٢٠٠٤/٧/١٧م.

مصادر الدراسة

تم استخدام بيانات الاستطلاع رقم (٧) الذي اجراه مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية في جامعة النجاح الوطنية، وهو ضمن الاستطلاعات الدورية التي يجريها المركز. واستخدمت ايضا بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتم الاطلاع على بيانات ومعلومات من مواقع مختلفة على شبكة الإنترنت.

عينة الدراسة

أجريت الدراسة على عينة بلغت ١٣٥٨ شخصا ممن بلغت أعمارهم ١٨ سنة فاكثر. وشكلت هذه العينة ما نسبته واحد بآلاف من جملة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٨ سنة فاكثر. وقد تم توزيع هذه الاستمارة في الضفة الغربية على ٨٥٩ شخصا وفي قطاع غزة على ٤٩٩ شخصا . وقد سحبت مفردات العينة بصورة طبقية عشوائية، وبلغ هامش الخطأ للعينة نحو ±٣٪، كما بلغت نسبة رفض الإجابة ٢,٥٪. وقد نفذ

هذا المسح من قبل مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية في جامعة النجاح الوطنية خلال الفترة ١٥-٢٠٠٤/٧/١٧م.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لدراسة خصائص العينة، وترتيب الاولويات، كما تم استخدام المنهج التحليلي في دراسة العوامل المؤثرة في تحديد الاولويات الاجتماعية والاقتصادية والامنية. ولغرض الدراسة فقد تم صياغة سؤال الاولويات في استمارة البحث على الشكل التالي: (ما هي اولوياتك في هذه المرحلة: ضع علامة أقلها صفر وأعلاها ١٠) حيث إن الصفر يعني عدم وجود اهمية عند الشخص المجيب، ويتدرج في الاجابة كلما زادت اهمية الفقرة لدى المجيب حتى رقم ١٠ حيث تكون هذه الاهمية كاملة ومطلقة لدى المجيب).

الدراسات السابقة

بهدف الاطلاع على الدراسات السابقة المشابهه لموضوع الدراسة الحالية وأهدافها ومتغيراتها، قام الباحثان بمسح للدراسات السابقة، مستخدمين البحث الآلي المحوسب والتقليدي اليدوي. فيما توافر من معلومات، ولم يعثر الباحثان على أية دراسة تهتم بتحليل الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الآنية للسكان الفلسطينيين في ظل انتفاضة الأقصى. لذلك حاول الباحثان الاستفادة من بعض الدراسات العامة في تأطير مشكلة الدراسة، وأدواتها، والوسائل الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات وتفسيرها.

وقد بينت دراسة للبنك الدولي بعنوان "الفصل الاقتصاد الفلسطيني والمستوطنات"، في حزيران ٢٠٠٤، أن الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين تقترب من كارثة، واستنتجت الدراسة أن الفلسطينيين يواجهون أسوأ حالة ركود اقتصادي في تاريخهم المعاصر، وان السبب الرئيسي لذلك ينبع من القيود الإسرائيلية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حركة الأفراد والإنتاج والبضائع. كما أظهرت الدراسة أن هناك تدهورا حادا في الناتج المحلي، وتراجعا في الدخل ، وارتفاعا في معدل البطالة والفقر.

وقامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية بإجراء دراسة بعنوان "مشروع تقدير الفقر بالمشاركة" سنة ٢٠٠٢ ،هدفت إلى بلورة سياسات اقتصادية واجتماعية للحد من مشكلة الفقر. وقد حاولت الدراسة إشراك الفقراء في تحديد احتياجاتهم الأساسية، وأخذ رأيهم في كيفية عمل المؤسسات الداعمة وكفاءتها للحد من ظاهرة الفقر. كما تطرقت الدراسة إلى اثر الفساد المالي والإداري المتفشي في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على الفقراء.

أعد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام ١٩٩٨ تقريرا بعنوان "الفقر في الأراضي الفلسطينية". اعتمد هذا التقرير على مسح إنفاق الأسرة، وبين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للأسر الفقيرة ومدى انتشار الفقر جغرافيا. فقد تبين أن الفقر ينتشر بشكل كبير في مخيمات اللاجئين والريف الفلسطيني.

وفي تقرير الفريق الوطني الفلسطيني لمكافحة الفقر، الذي أعدته وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية عام ١٩٩٨، والذي هدف الى تحديد حجم المشكلة ورسم سياسات للحد من انتشارها ومكافحتها. توصل هذا التقرير إلى تحديد خط الفقر العادي بمتوسط دخل الأسر ١٣٩٠ شيكل شهريا وخط الفقر المدقع بمتوسط دخل شهري ١١٤٠ شيكل في الشهر.

وفي دراسة اخرى لهديل قزاز ونادر سعيد ١٩٩٩ ،حول العوامل المؤثرة في ارتفاع نسبة الفقر، وفي مقدمتها البطالة، قامت تلك الدراسة بتحليل مظاهر الفقر ودور مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في مكافحة الفقر في الأراضي الفلسطينية.

وفي دراسة (جميل هلال ومجدي المالكي ١٩٩٧) بعنوان "مؤسسات الدعم الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة" تم التركيز على خصائص الأسر المتلقية للمساعدات الإنسانية ونوعها ومدى كفايتها ومساهمتها في التخفيف من شدة الفقر، كما بينت شروط الحصول على المساعدات وآلياتها من مؤسسات الدعم الاجتماعي.

خصائص العينة

بينت النتائج (جدول رقم ١) أن ٤٩,٥ ٪ من أفراد العينة ذكور و ٥٠,٥ ٪ إناث . كما أفادت النتائج أن ٤٤,٥ ٪ من أفراد العينة يسكنون في المدن، وان ١٠٪ يعيشون في بلدات، وان ٢٦٪ يقطنون القرى، وان ١٩,٥ ٪ يسكنون في المخيمات. كما أفادت النتائج أن ٢,٨ ٪ من افرد العينة أميون، وان ٤,٤ ٪ملمون، وان ١٠,٢ ٪حصلوا على التعليم الابتدائي، وان ٢٠,٣ ٪حصلوا على التعليم الإعدادي، وان ٣٠,٣ ٪وصلوا لمرحلة التعليم الثانوي، وان ١٢,٢ ٪ و ٨١٪ و ١,٩ ٪ حصلوا على دبلوم متوسط وبكالوريوس والدراسات العليا على التوالي. كما أفادت النتائج أن ٤٥,٨ ٪من أفراد العينة لاجئون. أما بخصوص الحالة الزوجية فقد أشارت النتائج إلى أن ٢٣,٩ ٪ من أفراد العينة كانوا عزاباً، وان ٧١,١ ٪متزوجين، وان ١,٣ ٪ مطلقون ومطلقات، وان ٣,٣ ٪ أرامل وان ٠,٣ ٪ منفصلون ومنفصلات. وبينت النتائج أن متوسط عدد أفراد الأسر للعينة كان ٧,٠٣ فردا. وبلغ العمر الوسيط لأفراد العينة ٣٤,٨ سنة . كما أظهرت النتائج أن ٣٩,٤ ٪ من أفراد العينة يعملون، وان ١١,٦ ٪عاطلون عن العمل، وان ٣٣,٧ ٪ ربة بيت، وان ١١,٢ ٪ طلبة، وان ١,٧ ٪ متقاعدون، وان ٢,٤ ٪غير قادرين على العمل. أما بخصوص المهنة فقد بينت النتائج أن ٦,٣٪ من أفراد العينة فنيون، وان ٥٪ إداريون، وان ١٥,٩ ٪تجار، وان ٦٣٪ موظفون، وان ٣,٥ ٪مزارعون، وان ٣,١ ٪ يعملون في الصناعة، وان ٣,٧ ٪ يعملون في النقل والمواصلات، وان ٩,٥ ٪ يعملون في البناء، وان ١٥,٤ ٪حرفيون ويمارسون أعمال أخرى. أما من ناحية قطاع العمل فقد أظهرت النتائج أن ٤٠,٦ ٪من أفراد العينة يعملون في القطاع العام، وان ٥٣ ٪يعملون في القطاع الخاص، وان ٣,٤ ٪ يعملون في المؤسسات الأهلية والأجنبية. كما أظهرت النتائج أن الدخل الشهري الوسيط للأسرة كان ٣١١,٥ دينارا، وبلغ متوسط الإنفاق الشهري ٣٠٨,٦ دينارا.

جدول (١) : التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب بعض الخصائص الاجتماعية والديموغرافية (تموز ٢٠٠٤)

خصائص العينة							
الجنس		المستوى التعليمي		حالة اللجوء		الحالة الزواجية	
ذكر	٤٩,٥	أمي	٢,٨	لاجئ	٤٥,٨	أعزب	٢٣,٩
أنثى	٥٠,٥	ملم	٤,٤	غير لاجئ	٥٤,٢	متزوج	٧١,١
العمر الوسيط ٣٤,٨		ابتدائي	١٠,٢	الحالة العملية		مطلق	١,٣
مكان السكن		إعدادي	٢٠,٣	يعمل	٣٩,٤	أرمل	٣,٣
مدينة	٤٤,٥	ثانوي	٣٠,٣	عاطل عن العمل	١١,٦	منفصل	٠,٣
بلدة	١٠	معهد	١٢,٢	ربة بيت	٣٣,٧		
قرية	٢٦	بكالوريوس	١٨	طالب	١١,٢		
مخيم	١٩,٥	عالي	١,٩	متقاعد	١,٧		
				غير قادر على العمل	٢,٤		
عدد الحالات							١٣٥٨

المصدر: قام الباحثان باعداد هذا الجدول من البيانات الخام:

مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحيه، استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (٧)، ١٥-١٧ تموز ٢٠٠٤. مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحيه، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

مناقشة النتائج

ترتيب الاولويات

احتلت الاولويات الاجتماعية المراتب الاول والخامس والسابع (جدول رقم ٢). اما الاولويات الاقتصادية فقد احتلت المرتبتين الثالثة والرابعة، وذلك لسوء الاوضاع الاقتصادية السائدة بسبب الاغلاقات والحواجز على الطرق التي تمنع الفلسطنيين من الوصول الى اماكن عملهم كما تمنع وصول البضائع والمنتجات الى الاسواق في الوقت المناسب مما يسبب خسائر كبيرة للاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي تدني مستويات المعيشة وسوء الاحوال الاقتصادية. أما الاولويات الامنية فقد احتلت المرتبتين الثانية والسادسة، وذلك لان المجتمع الفلسطيني اكثر ما يحتاج اليه في هذه الايام هو الامن والامان على الانفس والممتلكات بسبب الاوضاع الامنية المتردية وعدم الاستقرار والخوف من المجهول.

وقد تفاوت ترتيب هذه الاولويات بين الضفة الغربية وقطاع غزة (جدول ٢) وذلك لاختلاف الاوضاع الاقتصادية والأمنية والاجتماعية بين المنطقتين، فبينما اتفقت المنطقتان على أن اطلاق سراح الاسرى من السجون الاسرائيلية تعد الاولوية الاولى اختلفت في ترتيب بقية الاولويات، وهذا ما سيتضح من خلال مناقشة كل اولوية على حدة.

١- الأولويات الاقتصادية

أدت إجراءت سلطات الاحتلال الاسرائيلي القمعية ضد الفلسطينيين، في الضفة الغربية وقطاع غزة ، والمتمثلة في الحرب المستمرة ، وفرض منع التجول، والامعان في سياسة الحصار والاغلاق وعرقلة حركة المواطنين على الحواجز العسكرية إلى فرض اولويات اقتصادية تتناسب مع طبيعة الاوضاع السائدة في ظل انتفاضة الاقصى . وقد تركزت الأولويات الاقتصادية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل اساسي على تحسين الوضع الاقتصادي وتوفير فرص العمل .

جدول رقم (٢) : ترتيب الاولويات الاقتصادية والاجتماعية والامنية للسكان الفلسطينيين

المجموع				الضفة الغربية				قطاع غزة			
ترتيب الاولوية	الاولوية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الاولوية	الاولوية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الاولوية	الاولوية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	اطلاق سراح الاسرى من السجون الاسرائيلة	٩,٥٢٥٠	١,٤٨٠١	١	اطلاق سراح الاسرى من السجون الاسرائيلة	٩,٧٧٣٠	٠,٩٩١١	١	اطلاق سراح الاسرى من السجون الاسرائيلة	٩,٠٩٨٢	١,٩٩٧١
٢	رفع الحواجز المقامة بين القرى والمدن	٩,٣١٢٢	١,٦٦٠٥	٢	رفع الحواجز المقامة بين القرى والمدن	٩,٧١٧١	١,٠٥٤٦	٢	توفير فرص العمل	٨,٦٧١٣	٢,٤٥٢٨
٣	توفير فرص العمل	٩,١٠٩٠	١,٩٧٥٩	٣	تحسين الوضع الاقتصادي	٩,٣٧٦٠	١,٤٣١٢	٣	رفع الحواجز المقامة بين القرى والمدن	٨,٦١٥٢	٢,١٩٧٢
٤	تحسين الوضع الاقتصادي	٩,٠١٤٧	١,٩١٥٢	٤	توفير فرص العمل	٩,٣٦٣٢	١,٥٨٣٢	٤	تحسين مستوى الخدمات الصحية الحكومية	٨,٤٠٢٨	٢,١٨٧١
٥	تحسين مستوى الخدمات الصحية الحكومية	٨,٨٧٧٠	١,٨٦٦٧	٥	تحسين مستوى الخدمات الصحية الحكومية	٩,١٥٢٥	١,٥٩٠٠	٥	تحسين الوضع الاقتصادي	٨,٣٩٢٨	٢,٤١٩٤
٦	تثبيت الامن الداخلي الفلسطيني	٨,٧٧٩٨	٢,١٨١٧	٦	تحسين مستوى التعليم المدرسي الحكومي	٩,١٣٢٧	١,٧٢٢٢	٦	تثبيت الامن الداخلي الفلسطيني	٨,٢٥٠٥	٢,٦٣٥٠
٧	تحسين مستوى التعليم المدرسي الحكومي	٨,٧٦٧٣	٢,٠٨٤٥	٧	تثبيت الامن الداخلي الفلسطيني	٩,٠٨٧٣	١,٨٠٠٢	٧	تحسين مستوى التعليم المدرسي الحكومي	٨,١٣٨٣	٢,٤٧٠٥
٨	الحصول على المساعدات الاجتماعية	٧,٣٠٤٩	٣,٢٧٦٩	٨	الحصول على المساعدات الاجتماعية	٧,٧٨١١	٣,١١٣٤	٨	الحصول على المساعدات الاجتماعية	٦,٤٨٥٠	٣,٣٩٠٥

تروح مدى الاجابة بين (صفر كحد ادنى و ١٠ كحد اعلى).

المصدر: قام الباحثان باعداد هذا الجدول من البيانات الخام:

مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحيه، استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (٧)، ١٥-١٧ تموز ٢٠٠٤. مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

١-١ تحسين الوضع الاقتصادي

بينت النتائج أن متوسط اجابات الذين رأوا ضرورة تحسين وضعهم الاقتصادي كان ٩,٠٢ (جدول رقم ٣) وهذا يعكس عمق الأزمة الاقتصادية التي يعانيها الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث مر الاقتصاد الفلسطيني بواحده من اكثر حالات التدهور حدة في التاريخ المعاصر. (البنك الدولي ٢٠٠٤). فالانخفاض في معدل الانتاج المحلي بلغ حوالي ٤٠ ٪ مع نهاية عام ٢٠٠٢. وارتفاع معدل الفقر من ٢٠٪ الى اكثر من ٦٠٪ من السكان. وهذا ما اكدته نتائج المسح الذي اعلنه الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني في ٢٠٠٤/٨/٣١ حول اثر الاجراءات الاسرائيلية على الاوضاع الاقتصادية للاسر الفلسطينية، حيث اشارت النتائج الى ان ٥٩,٧ ٪ من مجمل الاسر في الاراضي الفلسطينية انخفض دخلها منذ بداية الانتفاضة. فقد انخفض الدخل الشهري الوسيط للاسر من ٢٥٠٠ شيكل قبيل الانتفاضة الى ١٦٠٠ شيكل خلال الربع الثاني لعام ٢٠٠٤. وهذا ادى الى قيام ٥٨,٢ ٪ من الاسر في الاراضي الفلسطينية بخفض نفقاتها على الحاجات الأساسية خلال العام ٢٠٠٣. كما ارتفعت نسبة الاعالة الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية من ٤,٨ في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ إلى ٦,٤ في الربع الثاني من عام ٢٠٠٤، أي بمعدل ارتفاع ٣٣,٣ ٪ كما ارتفعت نسبة المستخدمين باجر الذين كانت اجورهم الشهرية اقل من خط الفقر المكافئ من ٤٣,٥ ٪في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠ الى ٥٦,٢ ٪ في الربع الثاني من ٢٠٠٤، أي بمعدل ارتفاع ٢٩,٢ ٪(الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٤). إن تحسين الوضع الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية المحتلة في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي وإجراءاته القمعية اصبح ضرورة ملحة وذلك من خلال رسم سياسات اقتصادية موضوعية وذات كفاية وفعالة ، تستغل كافة الموارد المتاحة ، وتوزعها بعدالة ، وتنسجم مع ارداة وتطلعات الشارع الفلسطيني .

وعند اختبار الفرضية التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تحسين الوضع الاقتصادي ومنطقة السكن. تبين أن قيمة مربع كاي المجدولة ١٨,٣ على درجات الحرية ١٠ أصغر من قيمة مربع كاي المحسوبة (جدول رقم ٣) وبناء على ذلك فان الفرضية الصفرية ترفض وتقبل الفرضية البديلة التي تقول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تحسين الوضع الاقتصادي ومنطقة السكن، فقد تباينت هذه الاولوية بين سكان الضفة الغربية حيث كان متوسط الذين طالبوا بتحسين الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية ٩,٣٨ مقابل ٨,٣٩ في قطاع غزة، حيث إن أثر الاجراءات العدوانية الاسرائيلية خلال الانتفاضة على الضفة الغربية كانت اشد وطأة من قطاع غزة، وعليه، فقد انخفض المستوى الاقتصادي في الضفة الغربية أكثر من قطاع غزة، لذلك كانت نسبة الاشخاص الذين طالبوا بتحسين الاوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية أكثر منها في قطاع غزة.

وعند اختبار الفرضية التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تحسين الوضع الاقتصادي ومكان السكن، تبين أن قيمة مربع كاي المجدولة ٤٣,٨ على درجات الحرية ٣٠ أصغر من قيمة مربع كاي المحسوبة (جدول رقم ٣) وبناء على ذلك فان الفرضية الصفرية ترفض وتقبل الفرضية البديلة التي تقول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تحسين الوضع الاقتصادي ومكان السكن، فقد تباينت هذه الأولوية بين ٨,٨٩ لسكان المخيمات و ٨,٩١ لسكان

المدن و ٩,٠٤ لسكان البلدات و ٩,٢٨ لسكان القرى، حيث إن الحواجز قد أثرت على المناطق الريفية بشكل أكبر، وذلك من حيث امكانية التنقل بين القرى والمدن وتسويق المنتجات وبخاصة الزراعية داخل الضفة الغربية وخارجها، اضافة الى عدم قدرة الكثير منهم الوصول إلى أراضيهم الزراعية وكذلك انقطاعهم عن العمل في اسرائيل، حيث إن نسبة كبيرة من القوى العاملة كانت تعمل في اسرائيل.

جدول (٣) : اختبار مربع كاي للعلاقة بين تحسين الوضع الاقتصادي ومجموعة من المتغيرات المستقلة

المتغير	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	مستوى المعنوية
منطقة الاقامة	١٠٤,٠٩٦	١٠	×٠,٠٠٠
مكان السكن	٦١,٨٧٣	٣٠	×٠,٠٠١
الجنس	١٣,٨٣٨	١٠	٠,١٨١
العمر	٣٣,٤٤٥	٣٠	٠,٣٠٤
المستوى التعليمي	١١٢,٥٠٦	٧٠	٠,٠٠١
حالة اللجوء	٢٤,٩٦٠	١٠	٠,٠٠٥
الحالة العملية	٦٠,٩٤٥	٥٠	٠,١٣٨
المهنة	٥٦,٧٦٦	٣٠	×٠,٠٠٢
متوسط عدد افرد الاسرة	٢٥,٨٢٣	٢٠	٠,١٧٢
متوسط الدخل الشهري	٥٦,٣٨٢	٤٠	×٠,٠٤٥

المصدر: قام الباحثان باعداد هذا الجدول من:
مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحيه، استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (٧)، ١٥-١٧ تموز ٢٠٠٤. مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

وعند اختبار الفرضية التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تحسين الوضع الاقتصادي والمستوى التعليمي. تبين أن قيمة مربع كاي المجدولة ٩٠,٥ على درجات الحرية ٧٠ أصغر من قيمة مربع كاي المحسوبة (جدول رقم ٣) وبناء على ذلك فان الفرضية الصفرية ترفض وتقبل الفرضية البديلة التي تقول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تحسين الوضع الاقتصادي والمستوى التعليمي، حيث تباين متوسط الذين طالبوا بتحسين الوضع الاقتصادي من ٨,٥٩ لحملة مؤهل المعهد و ٨,٦١ لحملة الدراسات العليا و٨,٨٠ لحملة البكالوريوس حيث ان هذه الفئة في مجملها من الموظفين الحكوميين أو موظفي الشركات الخاصة التي لم تتأثر اوضاعهم الاقتصادية كثيرا حيث انهم يتقاضون رواتب شهرية منتظمة في الغالب، مقابل ذلك نجد أن هذا المتوسط يرتفع إلى ٩,٠٣ لحملة الابتدائية و ٩,٠٦ لحملة الثانوية و ٩,٢٣ لحملة الاعدادية و ٩,٤٨ للملمين و ٩,٦٦ للاميين، حيث إن معظم هذه الفئة من العاملين في المهن الحرة أو الزراعة أو البناء الذين تأثروا بشكل كبير من جراء عدم قدرتهم في الوصول الى اعمالهم سواء في المدن او داخل الخط الاخضر.

وعند اختبار الفرضية التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تحسين الوضع الاقتصادي وحالة اللجوء. تبين أن قيمة مربع كاي المجدولة ١٨,٣ على درجات الحرية ١٠ أصغر من قيمة مربع كاي المحسوبة (جدول رقم ٣) وبناء على ذلك ، فان الفرضية الصفرية ترفض، وتقبل الفرضية البديلة التي تقول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تحسين الوضع الاقتصادي وحالة اللجوء، فقد تفاوت المتوسط ما بين ٨,٨١ للاجئين الى ٩,١٢ لغير اللاجئين، فالاوضاع الاقتصادية في المخيمات كانت سيئة وازدادت سوءاً، أما في المناطق الريفية والحضرية فقد تردت الاوضاع الاقتصادية بشكل كبير لذلك تبين أن متوسط الذين يطالبون بتحسين الوضع الاقتصادي في هذه المناطق أكبر.

وعند اختبار الفرضية التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تحسين الوضع الاقتصادي والمهنة. تبين أن قيمة مربع كاي المجدولة ٤٣,٨ على درجات الحرية ٣٠ أصغر من قيمة مربع كاي المحسوبة (جدول رقم ٣) وبناء على ذلك، فان الفرضية الصفرية ترفض وتقبل الفرضية البديلة التي تقول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تحسين الوضع الاقتصادي والمهنة، فقد تفاوت متوسط الذين طالبوا بتحسين الوضع الاقتصادي من ٧,٨٨ للعاملين في النقل والمواصلات، حيث إن هذه الفئة لم تتاثر بشكل كبير، فالتنقل بين المدن اصبح اكثر صعوبة وبالتالي، فان تكلفة التنقل بين المدن والقرى أصبحت مرتفعة على الرغم من سوء الطرق وكثرة التصليح للمركبات إلا أن أوضاع العاملين في هذه الفئة بقيت مقبولة مقارنة ببقية المهن الاخرى. أما اعلى متوسط فقد كان للعاملين في الزراعة، حيث إن كثيراً من الأراضي الزراعية قد صودرت أو جرفت أو أتلفت مزروعاتها أو قطعت اشجارها، ووجود الحواجز أعاق عملية نقل المنتجات الزراعية الى الاسواق المحلية والخارجية، أو أدى الى تلف هذه المنتجات لبقائها لفترة طويلة على الطرق، وعليه، فقد تأثر المزارع الفلسطيني أكثر من غيرة من شرائح المجتمع.

وعند اختبار الفرضية التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تحسين الوضع الاقتصادي والدخل. تبين أن قيمة مربع كاي المجدولة ٥٥,٨ على درجات الحرية ٤٠ أصغر من قيمة مربع كاي المحسوبة (جدول رقم ٣) وبناء على ذلك فان الفرضية الصفرية ترفض وتقبل الفرضية البديلة التي تقول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تحسين الوضع الاقتصادي والدخل، فقد تفاوت متوسط الذين أفادوا بضرورة تحسين الوضع الاقتصادي ما بين ٨,٨٩ للاشخاص الذين دخولهم تتراوح بين ٢٥٠-٤٩٩ دينار و ٨,٩٠ للاشخاص الذين دخولهم أكثر من ١٠٠٠ دينار إلى ٩,١٧ للاشخاص الذين دخولهم تتروراح ما بين ٥٠٠-٧٤٩ دينار، من ذلك وجد أن الاشخاص ذوي الدخل المنخفض والاشخاص ذوي الدخل المرتفع أيضا يطالبون بتحسين الاوضاع الاقتصادية، وذلك لان تردي هذه الأوضاع في الاراضي الفلسطينية قد طال معظم شرائح المجتمع.

٢-١ توفير فرص عمل

أفادت النتائج أن المتوسط للذين جعلوا ضمن أولوياتهم توفير فرص العمل كان ٩,١١ (جدول رقم ٤). بلغ عدد الذين لا يعملون في الأراضي الفلسطينية ٣١٠٠٠٠ شخصا في الربع الثاني من العام ٢٠٠٤، في حين كان ١٧٠٠٠٠ شخصا في الربع الثالث من العام ٢٠٠٠، وهذا يشكل ما نسبته ٣٤,٣ ٪ من قوة العمل في الربع الثاني من ٢٠٠٤ وفقا لتعريف البطالة الموسع. في حين بلغت نسبة البطالة قبيل اندلاع انتفاضة الأقصى حوالي ١١٪. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٤). أما البطالة بين الذكور ١٥-٢٤ سنة في الاراضي الفلسطينية فبلغت حوالي ٤٣ ٪، أما بين الداخلين الجدد الى سوق العمل خلال الانتفاضة فبلغت ٧٠٪ عام ٢٠٠٤ مما يعني أن أملهم في الحصول على فرص عمل قليلة جدا (البنك الدولي، ٢٠٠٤) ان قدرة الاقتصاد الفلسطيني على توفير فرص عمل جديدة مرهون بتغير الأوضاع السياسية والاقتصادية ورفع قيود سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن النشاط الاقتصادي وانتهاج سياسة إصلاح فلسطينية هادفة وملتزمة، تؤدي الى جذب رأس مال الخاص المحلي والعربي والأجنبي، واستقطاب المزيد من المساعدات الأجنبية لإقامة مشاريع البينية التحتية، مما يعزز الطلب الفعال على الأيدي العاملة الفلسطينية والحد من تفاقم مشكلة البطالة، ومواجهة إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية.

وعند اختبار الفرضية التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين توفير فرص العمل ومنطقة الاقامة تبين أن قيمة مربع كاي المجدولة ١٨,٣ على درجات الحرية ١٠ أصغر من قيمة مربع كاي المحسوبة (جدول رقم ٤) وبناء على ذلك فان الفرضية الصفرية ترفض وتقبل الفرضية البديلة التي تقول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين توفير فرص العمل ومنطقة الاقامة. فقد تفاوت متوسط الذين أجابوا بأن توفير فرص العمل من اولوياتهم ما بين٨,٦٧ في قطاع غزة و ٩,٣٦ في الضفة الغربية، والسبب في ذلك يعود إلى أن أغلبية العاملين في الضفة الغربية فقدوا اعمالهم نتيجة للحواجز والاغلاقات، وان نسبة كبيرة منهم كانوا يعتمدون على العمل في اسرائيل، مما يجعل نسبة كبيرة منهم خارج سوق العمل. وهذا الامر ينطبق ايضا على قطاع غزة ولكن بصورة أقل حدة، حيث إن نسبة الذين فقدوا اعمالهم في قطاع غزة أقل منها في الضفة الغربية.

وعند اختبار الفرضية التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين توفير فرص العمل ومكان السكن تبين أن قيمة مربع كاي المجدولة ٤٣,٨ على درجات الحرية ٣٠ أصغر من قيمة مربع كاي المحسوبة (جدول رقم ٤) وبناء على ذلك، فان الفرضية الصفرية ترفض وتقبل الفرضية البديلة التي تقول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين توفير فرص العمل ومكان السكن. فقد تفاوت متوسط الذين أجابوا بأن توفير فرص العمل من اولوياتهم ما بين ٨,٩٥ لسكان المدن و ٩,٢٨ لسكان القرى. والسبب الاساسي في ذلك يعزى إلى أن سكان المدن غالبا ما يعملون في قطاع التجارة و الوظائف الحكومية، وهؤلاء الأشخاص في الغالب ما زالوا محافظين على وظائفهم، أما في المناطق الريفية فمعظم القوى العاملة تعمل في قطاع الزراعة او في داخل الخط الاخضر وهؤلاء في الغالب هم الذين تأثروا بالاغلاقات وعدم القدرة في الوصول الى اعمالهم، ولذلك كان متوسط اجاباتهم بضرورة توفير فرص العمل عالية مقارنة بغيرهم.

جدول (٤) : اختبار مربع كاي للعلاقة بين توفير فرص العمل ومجموعة من المتغيرات المستقلة

المتغير	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	مستوى المعنوية
منطقة الاقامة	٧٧,١٥٢	١٠	×٠,٠٠٠
مكان السكن	٥٨,٦٧٥	٣٠	×٠,٠٠١
الجنس	٩,٠٥١	١٠	٠,٥٢٧
العمر	٣٥,٣٠٧	٣٠	٠,٢٣٢
المستوى التعليمي	٨٤,٢٧٥	٧٠	٠,١١٧
حالة اللجوء	٢٩,١٩٣	١٠	٠,٠٠١
الحالة العملية	٦٣,٦٩٢	٥٠	٠,٠٩٢
المهنة	١١٨,٨٦٣	٩٠	٠,٠٢٢
متوسط عدد افرد الاسرة	٢٨,٩١٨	٢٠	٠,٠٨٩
متوسط الدخل الشهري	٥٢,٩٢٢	٤٠	٠,٠٨٣

المصدر: قام الباحثان باعداد هذا الجدول من البيانات الخام؛

مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحيه، استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (٧)، ١٥-١٧ تموز ٢٠٠٤. مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحيه، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

وعند اختبار الفرضية التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين توفير فرص العمل وحالة اللجوء تبين أن قيمة مربع كاي المجدولة ١٨,٣ على درجات الحرية ١٠ أصغر من قيمة مربع كاي المحسوبة (جدول رقم ٤) وبناء على ذلك، فان الفرضية الصفرية ترفض وتقبل الفرضية البديلة التي تقول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين توفير فرص العمل وحالة اللجوء. فقد تفاوت متوسط الذين أجابوا بأن توفير فرص العمل من أولوياتهم ما بين ٨,٩٧ للاجئين و ٩,٢٢ لغير اللاجئين والسبب في ذلك يعود إلى أن نسبة كبيرة من اللاجئين يعملون في المؤسسات الحكومية ووكالة الغوث الدولية، وهذه الفئة كان تأثرها بفقدان وظائفها أقل من غيرها.

وعند اختبار الفرضية التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين توفير فرص العمل والمهنة تبين أن قيمة مربع كاي المجدولة ١١٣,١ على درجات الحرية ٩٠ أصغر من قيمة مربع كاي المحسوبة (جدول رقم ٤) وبناء على ذلك فان الفرضية الصفرية ترفض وتقبل الفرضية البديلة التي تقول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين توفير فرص العمل والمهنة. فقد تفاوت متوسط الذين أجابوا بأن توفير فرص العمل من اولوياتهم ما بين ٨,٢١ للعاملين في النقل والمواصلات، حيث ان هؤلاء يعملون لحسابهم من خلال وسائل النقل الخاصة بهم، ولم يفقدوا كثيرا من أعمالهم، وارتفع

هذا المتوسط إلى ٩,٢٢ للعاملين في الزراعة و ٩,٣٢ للعاملين في البناء و ٩,٤٢ للعاملين في التجارة، فقد كانت هذه المهن الاكثر تضررا من خلال الاغلاقات، ولذلك وجد أن الاشخاص العاملين في هذه المهن هم الاكثر مطالبة بتوفير فرص للعمل.

٢- الاولويات الاجتماعية

لقد تمحورت الأولويات الاجتماعية الآنية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة حول تحسين مستوى التعليم والخدمات الصحية والحصول على المساعدات واطلاق سراح الاسرى والمعتقلين من السجون الاسرائيلية.

٢-١ تحسين مستوى التعليم

واجه التعليم في الاراضي الفلسطينية وما زال يواجه سياسة التجهيل التي تنتهجها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ، وتحاول فرضها على الشعب العربي الفلسطيني. وقد اشارت النتائج الى أن المتوسط للذين رأوا أن من ضمن أولوياتهم رفع مستوى التعليم كان ٨,٧٧ (جدول رقم ٥). وذلك من خلال المطالبة بتوفير البنية التحتية لتعليم جيد وتحسين المناهج وتطويرها ورفع مستوى التدريس وقيادة التعليم الى مستوى مجتمع المعرفة. وهذا ينطبق على تضافر جهود الجهات الرسمية مع مؤسسات المجتمع المدني والاهلي للنهوض برسالة التعليم الى هدفها المنشود.

وعند اختبار الفرضية التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تحسين مستوى التعليم المدرسي الحكومي ومنطقة الاقامة تبين أن قيمة مربع كاي المجدولة ١٨,٣ على درجات الحرية ١٠ أصغر من قيمة مربع كاي المحسوبة (جدول رقم ٥) وبناء على ذلك فان الفرضية الصفرية ترفض وتقبل الفرضية البديلة التي تقول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تحسين مستوى التعليم المدرسي الحكومي ومنطقة الاقامة. فقد تفاوت متوسط الذين أجابوا بضرورة تحسين مستوى التعليم المدرسي الحكومي من ٨,١٤ في قطاع غزة إلى ٩,١٣ في الضفة الغربية، حيث إن معظم المدارس في قطاع غزة تابعة لوكالة الغوث، على العكس من الضفة الغربية التي كان معظم مدارسها حكومية ومتأثرة كثيرا بسبب الاغلاقات وعدم قدرة المدرسين والطلبة على الوصول إلى هذه المدارس.

وعند اختبار الفرضية التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تحسين مستوى التعليم المدرسي الحكومي ومكان السكن تبين أن قيمة مربع كاي المجدولة ٤٣,٨ على درجات الحرية ٣٠ أصغر من قيمة مربع كاي المحسوبة (جدول رقم ٥) وبناء على ذلك، فان الفرضية الصفرية ترفض وتقبل الفرضية البديلة التي تقول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تحسين مستوى التعليم المدرسي الحكومي ومكان السكن. فقد تفاوت متوسط الذين أجابوا بضرورة تحسين مستوى التعليم المدرسي الحكومي من ٨,٨٣ لسكان المدن و ٩,٢٢ لسكان القرى، لأن كثيراً من القرى لا يوجد فيها مدارس حتى نهاية المرحلة الثانوية مما يجبر طلبة هذه القرى على الانتقال الى البلدات والمدن المجاورة

من اجل اكمال دراستهم، وعميلة التنقل اليومية هذه تلقي اعباء ثقيلة على الطلبة انفسهم وعلى اسرهم كذلك، وذلك بسبب التأخير والمضايقات التي يتعرض لها الطلبة على الحواجز العسكرية، إضافة الى ذلك، فان كثيراً من المعلمين في هذه القرى هم من خارجها، لذا فهم يضطرون الى التنقل اليومي بين اماكن سكنهم ومدارسهم مما يؤثر على عطائهم وعدد الايام التي يدرسونها، وفي كثير من الحالات يضطرون الى التغيب عن مدارسهم مما يؤثر سلبا على الطلبة.

جدول (٥) : اختبار مربع كاي للعلاقة بين تحسين مستوى التعليم المدرسي الحكومي ومجموعة من المتغيرات المستقلة

المتغير	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	مستوى المعنوية
منطقة الاقامة	٩١,٤٧٥	١٠	×٠,٠٠٠
مكان السكن	٧٢,٨٣٤	٣٠	×٠,٠٠٠
الجنس	٩,٨٢٩	١٠	٠,٤٥٦
العمر	٣٥,٩١٨	٣٠	٠,٢١١
المستوى التعليمي	٧٠,٤٩٧	٧٠	٠,٤٦١
حالة اللجوء	٢٠,٤٧١	١٠	×٠,٠٢٥
الحالة العملية	٤٧,٥٦٢	٥٠	٠,٥٧٢
المهنة	١١٣,٧٥٣	٩٠	٠,٠٤٦
متوسط عدد افرد الاسرة	٢٠,١٩٦	٢٠	٠,٤٤٦
متوسط الدخل الشهري	٤٠,٧٢٥	٤٠	٠,٤٣٨

المصدر: قام الباحثان باعداد هذا الجدول من البيانات الخام:

مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحيه. استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (٧)، ١٥-١٧ تموز ٢٠٠٤. مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

وعند اختبار الفرضية التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تحسين مستوى التعليم المدرسي الحكومي وحالة اللجوء تبين أن قيمة مربع كاي المجدولة ١٨,٣ على درجات الحرية ١٠ أصغر من قيمة مربع كاي المحسوبة (جدول رقم ٥) وبناء على ذلك، فان الفرضية الصفرية ترفض وتقبل الفرضية البديلة التي تقول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تحسين مستوى التعليم المدرسي الحكومي وحالة اللجوء. فقد تفاوت متوسط الذين أجابوا بضرورة تحسين مستوى التعليم المدرسي الحكومي من ٨,٥٨ للاجئين إلى ٨,٩٣ لغير اللاجئين، حيث إن جميع المدارس في المخيمات تابعة لوكالة الغوث ويكون الاشراف المباشر عليها من قبل الوكالة، لذلك كان متوسط إجابات غير اللاجئين أعلى وطالبوا بتحسين اوضاع التعليم المدرسي الحكومي.

وعند اختبار الفرضية التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تحسين مستوى التعليم المدرسي الحكومي والمهنة تبين أن قيمة مربع كاي المجدولة ١٨,٣ على درجات

الحرية ١٠ أصغر من قيمة مربع كاي المحسوبة (جدول رقم ٥) وبناء على ذلك فان الفرضية الصفرية ترفض وتقبل الفرضية البديلة التي تقول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تحسين مستوى التعليم المدرسي الحكومي والمهنة. فقد تفاوت متوسط الذين أجابوا بضرورة تحسين مستوى التعليم المدرسي الحكومي من ٨,٢٠ للعاملين في الصناعة إلى ٩,٠٥ للعاملين في المهن الفنية فهذه المجموعة هم الأكثر تعلما في المجتمع، فمنهم الاطباء والمهندسون واساتذة الجامعات، وبالتالي فان هذه الفئة تكون حريصة على التعليم وتحسين نوعيته.

٢-٢ تحسين مستوى الخدمات الصحية الحكومية

يعاني الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي المحتلة من تدني مستوى الخدمات الصحية وبخاصة الحكومية والوكالة. وقد افادت النتائج ان متوسط اجابات الذين رأوا ضرورة تحسين مستوى الخدمات الصحية الحكومية كان ٨,٨٨ (جدول رقم ٦). وهذا ما اكدته نتائج المسح الذي اعلنة الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني في آب ٢٠٠٤، حيث اشارت النتائج الى ان ٥١٪ من الاسر في الاراضي الفلسطينية شكل لها الحصار الاسرائيلي عائقا في الحصول على الخدمات الصحية، فيما شكلت الحواجز العسكرية لحوالي ٥٠,٥ ٪ من الاسر عائقا للحصول على هذه الخدمات. وان ٤٨,٢ ٪ من الاسر شكل ارتفاع تكاليف العلاج عائقا في الحصول على الخدمات الصحية. وعند الحصول عليها، فإن مستوى الرضا محدود. ان هذا الوضع يستدعي ضرورة اعادة النظر في سياسة تقديم الخدمات الصحية الحكومية على كافة الاصعدة ، والرقي بهذه الخدمات الى المستوى المقبول ضمن الإمكانيات المتاحة.

وعند اختبار الفرضية التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تحسين مستوى الخدمات الصحية الحكومية ومنطقة الاقامة تبين أن قيمة مربع كاي المجدولة ١٨,٣ على درجات الحرية ١٠ أصغر من قيمة مربع كاي المحسوبة (جدول رقم ٦) وبناء على ذلك ، فان الفرضية الصفرية ترفض وتقبل الفرضية البديلة التي تقول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تحسين مستوى الخدمات الصحية ، الحكومية ومنطقة الاقامة. فقد تفاوت متوسط الذين أجابوا بضرورة تحسين مستوى الخدمات الصحية الحكومية من ٨,٤٠ في قطاع غزة إلى ٩,١٥ في الضفة الغربية، ففي قطاع غزة يستفيد معظم السكان في الغالب من خدمات وكالة الغوث الصحية ، بالاضافة الى انتشار عدد من المؤسسات الطبية الدولية والتي تقدم الخدمات الصحية لسكان قطاع غزة اكثر منها في الضفة الغربية، كما أن صغر مساحة قطاع غزة وتعدد المؤسسات الصحية العاملة فيه عكس نفسه على رأي المبحوثين، من جهة أخرى، فالضفة الغربية تنتشر بها مؤسسات الخدمات الصحية الخاصة بشكل أكبر مما هو موجود في قطاع غزة، وكثير من السكان في الضفة الغربية يستفيدون من هذه الخدمات سواء من خلال التأمينات الصحية الخاصة او التوجه مباشرة الى طلب خدمة القطاع الطبي الخاص.

جدول (٦) : اختبار مربع كاي للعلاقة بين تحسين مستوى الخدمات الصحية الحكومية ومجموعة من المتغيرات المستقلة

المتغير	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	مستوى المعنوية
منطقة الاقامة	٦٧,٢٣٧	١٠	٠,٠٠٠×
مكان السكن	٥٧,٠٩٧	٣٠	٠,٠٠٢×
الجنس	١١,٦١٨	١٠	٠,٣١١
العمر	١٨,٦٢٩	٣٠	٠,٩٤٧
المستوى التعليمي	٨٠,٨٢٨	٧٠	٠,١٧٧
حالة اللجوء	٢١,٠٠٩	١٠	٠,٠٢١×
الحالة العملية	٤٩,٢٤٥	٥٠	٠,٥٠٤
المهنة	١١٠,٥٩٥	٩٠	٠,٠٦٩
متوسط عدد افرد الاسرة	١١,٢٦٥	٢٠	٠,٩٣٩
متوسط الدخل الشهري	٦١,٤٧٦	٤٠	٠,٠١٦

المصدر: قام الباحثان باعداد هذا الجدول من البيانات:

مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحيه، استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (٧)، ١٥-١٧ تموز ٢٠٠٤. مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحيه، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

وعند اختبار الفرضية التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تحسين مستوى الخدمات الصحية الحكومية ومكان السكن تبين أن قيمة مربع كاي المجدولة ٤٣,٨ على درجات الحرية ٣٠ أصغر من قيمة مربع كاي المحسوبة (جدول رقم ٦) وبناء على ذلك فان الفرضية الصفرية ترفض وتقبل الفرضية البديلة التي تقول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تحسين مستوى الخدمات الصحية الحكومية ومكان السكن. فقد تفاوت متوسط الذين أجابوا بضرورة تحسين مستوى الخدمات الصحية الحكومية من ٨,٦٥ لسكان المدن إلى ٩,٢٨ لسكان القرى، فالمدن تتوفر فيها الخدمات الصحية الحكومية والخاصة والمؤسسات الصحية الدولية من عيادات ومستشفيات ومختبرات وأطباء وغيرها، وهذا ما تفتقده بشكل جزئي أو كلي التجمعات الريفية، ولذلك تبين أن سكان التجمعات الريفية يطالبون بتحسين الخدمات الصحية بشكل أكبر مما هو عليه عند سكان المدن.

وعند اختبار الفرضية التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تحسين مستوى الخدمات الصحية الحكومية وحالة اللجوء تبين أن قيمة مربع كاي المجدولة ١٨,٣ على درجات الحرية ١٠ أصغر من قيمة مربع كاي المحسوبة (جدول رقم ٦) وبناء على ذلك فان الفرضية الصفرية ترفض وتقبل الفرضية البديلة التي تقول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تحسين مستوى الخدمات الصحية الحكومية وحالة اللجوء. فقد تفاوت متوسط الذين أجابوا بضرورة تحسين مستوى الخدمات الصحية الحكومية من ٨,٦٨ للاجئين و ٩,٠٤ لغير اللاجئين،

فعلى الرغم من محدودية الخدمات الصحية التي تقدمها وكالة الغوث للاجئين الا انهم يستفيدون من هذه الخدمات بشكل او باخر، بالاضافة الى استفادتهم من الخدمات التي تقدمها المؤسسات الصحية المحلية أو الاجنبية، أضف إلى ذلك استفادة الموظفين الحكوميين اللاجئين من خدمات التأمين الصحي الحكومي، كل ذلك عكس نفسه على محدودية مطالبة اللاجئين بتحسين الخدمات الصحية الحكومية.

٣-٢ الحصول على المساعدات الانسانية

إن تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي الفلسطينية، وعدم توفر فرص عمل وارتفاع معدل البطالة دفع باعداد كبيرة من الاسر الاعتماد على المساعدات الانسانية العينية والنقدية. اظهرت النتائج ان متوسط اجابات الذين رأوا بضرورة الحصول على المساعدات الانسانية كان ٧,٣١ (جدول رقم ٢)، وذلك بعد ان تقطعت السبل بهم في تامين مصدر دخل ثابت وهذا ما اكدته نتائج المسح الذي اعلنه الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني في ايار ٢٠٠٤، حيث افاد ٧٢٪ من الاسر في الاراضي الفلسطينية حاجتها للمساعدة. (بواقع ٧,٠٧ في الضفة الغربية و ٧,٤٨ في قطاع غزة). ومن الجدير ذكره ان مصادر المساعدات كانت من الاهل والاقارب ، ونقابات العمال، ووكالة الغوث، ومؤسسات السلطة، والمؤسسات الخيرية والدينية، والفصائل والاحزاب السياسية، والهيئات الدولية، والمؤسسات التنموية، والدول العربية، والبنوك المحلية، ولجان الإصلاح، والأصدقاء والمعارف.

ان وضع المساعدات كأولوية للأسر الفلسطينية يعكس مدى عمق الازمة الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي الفلسطينية. وضرورة العمل من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية على إعادة توزيع وتنظيم المساعدات العينية والنقدية بعدالة اكثر وايجاد برامج تشغيل ابداعية تؤدي الى خلق الدخل والثروة.

وعند اختبار الفرضية التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين الحصول على المساعدات الانسانية ومنطقة الاقامة تبين أن قيمة مربع كاي المجدولة ١٨,٣ على درجات الحرية ١٠ أصغر من قيمة مربع كاي المحسوبة (جدول رقم ٧) وبناء على ذلك فان الفرضية الصفرية ترفض وتقبل الفرضية البديلة التي تقول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين الحصول على المساعدات الانسانية ومنطقة الاقامة. فقد تفاوت متوسط الذين أجابوا بحاجاتهم إلى مساعدات انسانية من ٦,٤٩ في قطاع غزة إلى ٧,٧٨ في الضفة الغربية، حيث أن غالبية سكان قطاع غزة في العادة يتلقون مساعدات من وكالة الغوث، ومن بعض المؤسسات الدولية كالصليب الاحمر، أما هذه النسبة في الضفة الغربية فهي قليلة، فقد تبين أن نسبة الذين طلبوا مساعدات بين سكان الضفة الغربية مرتفعة بسبب فقدانهم مصادر دخلهم، واصبحت اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية صعبة.

جدول (٧) : اختبار مربع كاي للعلاقة بين الحصول على المساعدات الانسانية ومجموعة من المتغيرات المستقلة

المتغير	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	مستوى المعنوية
منطقة الاقامة	١٠٠,٦٢٠	١٠	٠,٠٠٠×
مكان السكن	٨٩,١٤٠	٣٠	٠,٠٠٠×
الجنس	١٣,٧٠٧	١٠	٠,١٨٧
العمر	٣١,٣٢٤	٣٠	٠,٤٠٠
المستوى التعليمي	١٢٣,٢٨٩	٧٠	٠,٠٠٠×
حالة اللجوء	٢٨,٤٩٩	١٠	٠,٠٠٢
الحالة العملية	٨٣,١١٣	٥٠	٠,٠٠٢×
المهنة	٩٧,٨٦٠	٩٠	٠,٢٦٨
متوسط عدد افرد الاسرة	٢٥,٣٢٤	٢٠	٠,١٨٩
متوسط الدخل الشهري	٥٧,٤٤٣	٤٠	٠,٠٣٦×

المصدر: قام الباحثان باعداد هذا الجدول من البيانات الخام:

مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحيه، استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (٧)، ١٥-١٧ تموز ٢٠٠٤. مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحيه، جامعة النجاح الوطنية، نابلس

وعند اختبار الفرضية التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين الحصول على المساعدات الانسانية ومكان السكن تبين أن قيمة مربع كاي المجدولة ٤٣,٨ على درجات الحرية ٣٠ أصغر من قيمة مربع كاي المحسوبة (جدول رقم ٧) وبناء على ذلك، فان الفرضية الصفرية ترفض وتقبل الفرضية البديلة التي تقول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين الحصول على المساعدات الانسانية ومكان السكن. فقد تفاوت متوسط الذين أجابوا بحاجاتهم إلى مساعدات انسانية من ٦,٥٩ في المخيمات إلى ٨,٢٢ في القرى، وذلك لأن سكان المخيمات يحصلون على المساعدات وبشكل دوري ومنتظم من وكالة الغوث وبعض المؤسسات الاخرى، في حين أن المناطق الريفية يمكن اعتبارها المناطق غير المنصفة في هذا المجال، على الرغم من ان سكان المناطق الريفية قد تأثروا أكثر من غيرهم وبحاجة إلى مساعدات أكثر من أجل تثبيتهم في أراضيهم ودعم صمودهم، وهذا يستدعي ضرورة إعادة توزيع المساعدات بعدالة اكثر.

وعند اختبار الفرضية التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين الحصول على المساعدات الانسانية والمستوى التعليمي تبين أن قيمة مربع كاي المجدولة ٩٠,٥ على درجات الحرية ٧٠ أصغر من قيمة مربع كاي المحسوبة (جدول رقم ٧) وبناء على ذلك فان الفرضية الصفرية ترفض وتقبل الفرضية البديلة التي تقول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين الحصول على المساعدات الانسانية والمستوى التعليمي. فقد تفاوت متوسط الذين أجابوا بحاجاتهم إلى

مساعدات انسانية من ٦,٣١ لحملة شهادة الدراسات العليا إلى ٨,٠١ لحملة الشهادة الاعدادية فما دون، فهؤلاء الاشخاص غالبا ما يعملون في مهن الزراعة والبناء داخل الخط الاخضر، أو في بعض بعض مناطق الضفة الغربية، والذين تأثروا بشكل مباشر في اوضاعهم الاقتصادية مما دفعهم الى المطالبة بمثل هذه المساعدات.
عند اختبار الفرضية التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين الحصول على المساعدات الانسانية وحالة اللجوء تبين أن قيمة مربع كاي المجدولة ١٨,٣ على درجات الحرية ١٠ أصغر من قيمة مربع كاي المحسوبة (جدول رقم ٧) وبناء على ذلك، فان الفرضية الصفرية ترفض وتقبل الفرضية البديلة التي تقول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين الحصول على المساعدات الانسانية وحالة اللجوء. فقد تفاوت متوسط الذين أجابوا بحاجاتهم إلى مساعدات انسانية من ٦,٩٦ للاجئين إلى ٧,٣١ لغير اللاجئين. فالاجئين كما تبين سابقا يتقلون المساعدات من مصادر مختلفة وبصورة دورية، لذلك وجد أن مطالبتهم بالمساعدات اقل مقارنة بغيرهم.

وعند اختبار الفرضية التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين الحصول على المساعدات الانسانية والحالة العملية تبين أن قيمة مربع كاي المجدولة ٦٧,٥ على درجات الحرية ٥٠ أصغر من قيمة مربع كاي المحسوبة (جدول رقم ٧) وبناء على ذلك فان الفرضية الصفرية ترفض وتقبل الفرضية البديلة التي تقول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين الحصول على المساعدات الانسانية والحالة العملية. فقد تفاوت متوسط الذين أجابوا بحاجاتهم إلى مساعدات انسانية من ٦,٨٤ للعاملين فعلا إلى ٧,٦٥ للعاطلين عن العمل و ٧,٩٤ لربات البيوت، فالعاطلين عن العمل من الطبيعي أن يطالبوا بمثل هذه المساعدات حيث أنهم فقدوا اعمالهم وانقطع مصدر دخلهم الرئيسي، اما ربات البيوت اللواتي طالبن بمثل هذه المساعدات فغالبيتهن من الأرامل أو المطلقات أو اللواتي أزواجهن او أبناؤهن من المعتقلين، وبالتالي فان مصدر الدخل الرئيسي للاسرة قد توقف، وعلى هذا الاساس طالبن بمثل هذه المساعدات.

وعند اختبار الفرضية التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين الحصول على المساعدات الانسانية والدخل الشهري تبين أن قيمة مربع كاي المجدولة ٥٥,٨ على درجات الحرية ٤٠ أصغر من قيمة مربع كاي المحسوبة (جدول رقم) وبناء على ذلك فان الفرضية الصفرية ترفض وتقبل الفرضية البديلة التي تقول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين الحصول على المساعدات الانسانية والدخل الشهري. فقد تفاوت متوسط الذين أجابوا بحاجاتهم إلى مساعدات انسانية من ٧,٣٣ للاشخاص الذين دخلهم الشهري أقل من ٢٥٠ دينار إلى ٧,٢٠ للاشخاص الذين دخلهم الشهري ٧٥٠ دينار فأكثر. فقد تبين أن التفاوت ليس كبيرا، فمعظم شرائح المجتمع الفلسطيني قد تأثرت بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ولذلك فانهم طالبوا بمثل هذه المساعدات.

٤-٢ اطلاق سراح الاسرى والمعتقلين من السجون الاسرائيلية

انتهجت سلطات الاحتلال الاسرائيلي سياسة الاعتقال ضد ابناء الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، وممارسة شتى أنواع التعذيب والحرمان بحق المعتقلين. بينت النتائج ان متوسط اجابات الذين رأوا بضرورة اطلاق سراح الاسرى والمعتقلين كان ٩,٥٣ (جدول رقم ٢) لذا، وجد أن هذه الاولوية جاءت في المرتبة الاولى من ضمن اولويات الفلسطينين الآنية، حيث جاء في تقرير للمجلس الفلسطيني للعدل والمساواة بعنوان "شعب تحت الاحتلال" ملخصاً لانتهاكات قوات الاحتلال الاسرائيلي لحقوق الشعب الفلسطيني حيث بلغ عدد المعتقلين ٢٩٦٧٥ معتقل، وذلك منذ بداية انتفاضة الاقصى وحتى نهاية شهر تموز ٢٠٠٤ بقي منهم في سجون الاحتلال نحو ٧٥٠٠ معتقل (المجلس الفلسطيني للعدالة والمساواة، ٢٠٠٤).

لقد عانت معظم الاسر الفلسطينية من ويلات ومشاكل الاعتقال مما جعل مشكلة الاسرى والمعتقلين تحتل صدارة اولوياتها الانية، هذا الوضع يستدعي من الجهات الرسمية والشعبية والدولية تكثيف الجهود لحل مشكلة الاسرى والمعتقلين والعمل على اطلاق سراحهم.

وعند اختبار الفرضيات التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين إطلاق سراح الاسرى من السجون الاسرائيلية ومنطقة الاقامة ومكان السكن وحالة اللجوء والدخل الشهري تبين أن قيمة مربع كاي المجدولة ١٨,٣ على درجات الحرية ١٠ لمنطقة الاقامة و ٤٣,٨ على درجات الحرية ٣٠ لمكان السكن و ١٨,٣ على درجات الحرية ١٠ لحالة اللجوء و ٥٥,٨ على درجات الحرية ٤٠ للدخل الشهري، وبالتالي فان قيم مربع كاي المجدولة أصغر من قيمة مربع كاي المحسوبة في جميع هذه الحالات (جدول رقم ٨) وبناء على ذلك ، فان الفرضيات الصفرية ترفض وتقبل الفرضيات البديلة التي تقول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين إطلاق سراح الاسرى من السجون الاسرائيلية ومنطقة الاقامة ومكان السكن وحالة اللجوء والدخل الشهري. ولكن هذه الفروق ليست بالكبيرة، لأن اطلاق سراح الأسرى من السجون الاسرائيلية مطلب وطني تطالب به جميع شرائح المجتمع الفلسطيني، لذلك تبين أن المتوسطات في الغالب في هذه الحالة أكثر من ٩,٠٠ وهذا دليل على اتفاق جميع السكان على هذه الاولوية.

جدول (٨) : اختبار مربع كاي للعلاقة بين اطلاق سراح الاسرى من السجون الاسرائيلية ومجموعة من المتغيرات المستقلة

المتغير	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	مستوى المعنوية
منطقة الاقامة	٩٨,١٧٨	١٠	٠,٠٠٠×
مكان السكن	١٤٦,٤٩٥	٣٠	٠,٠٠٠×
الجنس	٨,٩٢٨	١٠	٠,٥٣٩
العمر	٤٣,٤٣١	٣٠	٠,٠٥٤
المستوى التعليمي	٦٦,٤٠٣	٧٠	٠,٦٠٠
حالة اللجوء	٥٣,٤٢٩	١٠	٠,٠٠٠×
الحالة العملية	٥١,٨٩٢	٥٠	٠,٤٠٠
المهنة	١٠٨,١٢٤	٩٠	٠,٠٩٤
متوسط عدد افرد الاسرة	١٨,٣٨٢	٢٠	٠,٥٦٢
متوسط الدخل الشهري	٥٦,٥٨١	٤٠	٠,٠٤٣×

المصدر: قام الباحثان باعداد هذا الجدول من البيانات:

مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحية، استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (٧)، ١٥-١٧ تموز ٢٠٠٤. مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

٣- الاولويات الامنية

تركزت الاولويات الأمنية الآنية للفلسطينين في الاراضي المحتلة حول رفع الحواجز العسكرية وتثبيت الأمن الداخلي.

٣-١ رفع الحواجز العسكرية

شكلت الحواجز العسكرية الاسرائيلية المقامة على مداخل المدن والقرى والشوارع الرئيسة هاجسا أمنيا لمعظم سكان الاراضي الفلسطينية . فقد افادت النتائج بان متوسط اجابات الذين اعتبروا ازالة الحواجز العسكرية بين المدن والقرى من اهم أولوياتهم الانية كان ٩,٣١ (جدول رقم ٢). لقد بلغ عدد الحواجز ونقاط التفتيش العسكرية الإسرائيلية بين المدن والقرى ٥٧ حاجزا في شهر آذار ٢٠٠٤، وكانت الحركة من مكان إلى آخر محكومة بسيطرة شبكة من ٦٩٥ عائقا و ٩٦ إغلاق طرق و ٤٢٠ متراسا ارضيا و ١٧ سورا و ٣٨ بوابة و ٦٧ خندقا، بالاضافة الى استخدام الحواجز الطيارة (البنك الدولي، ٢٠٠٤) وقسمت هذه الحواجز الأراضي الفلسطينية الى اكثر من ١٣ تجمعا سكانيا معزولة عن بعضها بعضاً. لقد كانت الحواجز عائقا أمام حركة المواطنين في الوصول إلى أعمالهم، وعرقلة حركة عناصر الإنتاج المحلية ونقل السلع والخدمات بشكل كبير ، كما جزأت وحدة السوق المحلي وساهمت في احتجاز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأثرت على النسيج الاجتماعي بين الأهل والأقارب في مختلف المحافظات.

جدول (٩) : اختبار مربع كاي للعلاقة بين رفع الحواجز العسكرية الموجودة بين القرى والمدن ومجموعة من المتغيرات المستقلة

المتغير	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	مستوى المعنوية
منطقة الاقامة	٩٦,٠٢٤	١٠	×٠,٠٠٠
مكان السكن	٦١,٩٦٧	٣٠	×٠,٠٠١
الجنس	١١,١٣٧	١٠	٠,٣٤٧
العمر	٢٠,٧٥٢	٣٠	٠,٨٩٥
المستوى التعليمي	٩٥,١٨٣	٧٠	×٠,٠٢٤
حالة اللجوء	٤٣,٨٧٨	١٠	×٠,٠٠٠
الحالة العملية	٦٥,٨٠٦	٥٠	٠,٠٦٦
المهنة	٨٥,٢٧٤	٩٠	٠,٦٢١
متوسط عدد افرد الاسرة	٢٦,٧٨٢	٢٠	٠,١٤٢
متوسط الدخل الشهري	٤٨,١٩٤	٤٠	٠,١٧٥

المصدر: قام الباحثان باعداد هذا الجدول من البيانات الخام؛
مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحية. استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (٧)، ١٥-١٧ تموز ٢٠٠٤. مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحية. جامعة النجاح الوطنية. نابلس.

وعند اختبار الفرضيات التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين رفع الحواجز العسكرية الموجودة بين القرى والمدن ومنطقة الاقامة ومكان السكن والمستوى التعليمي وحالة اللجوء تبين أن قيمة مربع كاي المجدولة ١٨,٣ على درجات الحرية ١٠ لمنطقة الاقامة و٤٣,٨ على درجات الحرية ٣٠ لمكان السكن و ٩٠,٥ على درجات الحرية ٧٠ للمستوى التعليمي و ١٨,٣ على درجات الحرية ١٠ لحالة اللجوء، وبالتالي، فان قيم مربع كاي المجدولة أصغر من قيمة مربع كاي المحسوبة في جميع هذه الحالات (جدول رقم ٩) وبناء على ذلك فان الفرضيات الصفرية ترفض وتقبل الفرضيات البديلة التي تقول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين رفع الحواجز العسكرية الموجودة بين القرى والمدن ومنطقة الاقامة ومكان السكن والمستوى التعليمي وحالة اللجوء. فرفع الحواجز العسكرية الموجودة بين التجمعات السكانية الفلسطينية تعتبر من اهم العقبات التي تؤثر وبشكل مباشر على حياة جميع الفلسطينيين بلا استثناء، وذلك من خلال عدم القدرة على التنقل للافراد او للبضائع أو لنقل المرضى للمستشفيات او حتى للحالات الانسانية، لذلك تبين أن معظم شرائح المجتمع الفلسطيني طالبت وبشكل كبير بهذه الاولوية وان وجدت فروق فهي فروق قليلة وبسيطة.

٢-٣ تثبيت الأمن الداخلي

يعتبر استقرار الأمن الداخلي أحد العوامل الأساسية في إشاعة الطمأنينة في نفوس السكان وممارسة حياتهم وأعمالهم اليومية بحرية وأمان. إلا أن تصاعد حدة العدوان الإسرائيلي ضد الشعب

الفلسطيني ومؤسساته الرسمية والشعبية أدى إلى زعزعة الأمن الداخلي وفقدان السيطرة على الشارع الفلسطيني. فقد أظهرت النتائج أن متوسط الذين رأوا ان تثبيت الأمن الداخلي ضمن أولوياتهم الآنية كان ٨,٧٨ (جدول رقم ٢). مما يستدعي من جميع مؤسسات السلطة الفلسطينية اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية، ضمن الامكانات المتاحة ، لتعزيز وتثبيت الأمن الداخلي في جميع محافظات الوطن. فقد افادت النتائج ان ٧٣,١ ٪ من افراد العينة لا يشعرون بالامان على انفسهم واسرهم واملاكهم. وهذا يستدعي التوقف وبحزم عند ظاهرة الفلتان الأمني وإعادة النظام الى الشارع الفلسطيني، مما يتطلب تضافر الجهود الرسمية والاهلية والشعبية لتشكيل شبكة امان وامن للمواطن ونبذ كافة الخلافات والصراعات الداخلية.

جدول (١٠) : اختبار مربع كاي للعلاقة بين تثبيت الامن الداخلي الفلسطيني ومجموعة من المتغيرات المستقلة

المتغير	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	مستوى المعنوية
منطقة الاقامة	٨٠,٧٩٩	١٠	×٠,٠٠٠
مكان السكن	٨٥,٤٢٨	٣٠	×٠,٠٠٠
الجنس	٩,٠١٧	١٠	٠,٥٣٠
العمر	٣٢,٤٨١	٣٠	٠,٣٤٥
المستوى التعليمي	٩١,٦٦٣	٧٠	×٠,٠٤٢
حالة اللجوء	٢٤,٤٦٨	١٠	×٠,٠٠٢
الحالة العملية	٥٨,٤٠٨	٥٠	٠,١٩٤
المهنة	١٠٧,٥٧٤	٩٠	٠,١٠٠
متوسط عدد افرد الاسرة	١٨,٦٩١	٢٠	٠,٥٤٢
متوسط الدخل الشهري	٦١,٨٨٢	٤٠	×٠,٠١٥

المصدر: قام الباحثان باعداد هذا الجدول من:

مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحيه، استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (٧)، ١٥-١٧ تموز ٢٠٠٤. مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحيه، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

وعند اختبار الفرضيات التي تقول إنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تثبيت الامن الداخلي الفلسطيني ومنطقة الاقامة ومكان السكن والمستوى التعليمي وحالة اللجوء والدخل الشهري تبين أن قيمة مربع كاي المجدولة ١٨,٣ على درجات الحرية ١٠ لمنطقة الاقامة و ٤٣,٨ على درجات الحرية ٣٠ لمكان السكن و ٩٠,٥ على درجات الحرية ٧٠ للمستوى التعليمي و ١٨,٣ على درجات الحرية ١٠ لحالة اللجوء و ٥٥,٨ على درجات الحرية ٤٠ للدخل الشهري ، وبالتالي فان قيم مربع كاي المجدولة أصغر من قيمة مربع كاي المحسوبة في جميع هذه الحالات (جدول رقم ١٠) وبناء على ذلك فان الفرضيات الصفرية ترفض وتقبل الفرضيات البديلة التي تقول إنه توجد فروق ذات دلالة احصائية على مستوى المعنوية ٠,٠٥ بين تثبيت الامن الداخلي الفلسطيني ومنطقة الاقامة ومكان السكن والمستوى التعليمي وحالة اللجوء والدخل الشهري. حيث يعتبر تثبيت الامن الداخلي من الامور المهمة للانسان الفلسطيني، وان وجدت فروقا ضمن

بعض الفئات فهي فروق بسيطة. وهذا يستدعي ضرورة المحافظة على الدم الفلسطيني وتحريم الاقتتال الداخلي مهما تصاعدت حدة الخلافات السياسية بين ابناء الشعب الواحد، وتجسيد مبدأ عدم الاعتداء على الاملاك العامة والخاصة وضرورة المحافظة عليها وصيانتها شعبيا، مما يعزز صمود السكان ومقاومة الاحتلال الاسرائيلي.

الأولويات والتمويل

إن الاعتماد على التمويل الذاتي في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وإنفاقها بشكل صحيح يعتبر من أهم مقومات نجاحها وتعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي، و هذا لا يلغي دور التمويل الخارجي في عملية التنمية. و بسبب شح مصادر التمويل المحلية الفلسطينية لا بد أولا من الاعتماد على المساعدات العربية والأجنبية لاعادة بناء وإعمار فلسطين، حتى ترقى إلى مستوى الشراكه العربية .

وبعد تحديد أهم الأولويات الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية الآنية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، لا بد من طرح الأسئلة التالية :

ما هو حجم التمويل المطلوب لتلبية هذه الاحتياجات؟

ما هي مصادر تمويل هذه الاحتياجات؟

من يتحمل أعباء التمويل حاضرا و مستقبلاً ؟

كيف يمكن توجيه المساعدات وانفاقها ؟

ان الإجابة عن هذه الأسئلة يتطلب بحثا أو أبحاثا مستقلة. ولكن في حدود هذه الدراسة يمكن الاستناد إلى دراسة البنك الدولي ٢٠٠٤، الذي قدر حاجة الاقتصاد الفلسطيني بحوالي ١,٥ مليار دولار كمساعدات من المانحين بهدف إنعاش الاقتصاد الفلسطيني، تنفق على مدار ثلاث سنوات .

أما حسب تقديرات الباحثين فان إنعاش الاقتصاد في الأراضي المحتلة والخروج من أزمته الخانقة والعودة بمستواه عشية انتفاضة الأقصى تتطلب كحد أدنى قيمة الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي نجمت العدوان الإسرائيلي خلال انتفاضة الأقصى، والتي تقدر كحد أدنى بحوالي ١٠ مليار دولار تنفق على مدار أربع سنوات أي ٢,٥ مليار دولار سنويا .

إن المسؤولية الأولى المباشرة تقع على عاتق سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي يجب تحميل إسرائيل عبء التمويل المطلوب لإعادة بناء وتطوير الاقتصاد، بسبب تدميرها واحتباسها لعملية النمو و التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر سنوات مضت.

ولكن الوضع الدولي و العربي الراهن غير مهيأ لفرض أحكام القانون الدولي على إسرائيل وإرغامها على دفع تكاليف إعادة البناء مما يستدعي ضرورة البحث عن مصادر تمويل عربية وأجنبية، لا ينجم عنها أعباء اقتصادية ومالية مستقبلية تثقل كاهل الأجيال القادمة.

إن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الايجابية للمساعدات العربية والأجنبية تستدعي رفع الاغلاقات الداخلية والخارجية عن الأراضي المحتلة، ووقف الإجراءات العدوانية التدميرية الإسرائيلية ضد الشعب والاقتصاد الفلسطيني من ناحية، ورسم وتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية وأمنية كفوءة تستند إلى إصلاحات جذرية حقيقية في كافة مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والمنظمات الأهلية، والقطاع الخاص من ناحية أخرى.

إن تحقيق إنجازات تنموية ملموسة وفق الأولويات المحددة وحمايتها، تستدعي ضرورة المشاركة الشعبية في عملية التنمية واستغلال كافة الموارد المتاحة بكفاءة عالية، وتوزيعها على مختلف القطاعات بعدالة، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات وفق مبدأ الشفافية والمسالة والمحاسبة وسيادة القانون.

النتائج

كانت الاولوية الاولى هي اطلاق سراح الاسرى من السجون الاسرائيلية من بين اولويات السكان الفلسطينيين، في حين احتلت رفع الحواجز المرتبة الثانية. اما الاولويات الاقتصادية، المتمثلة بتوفير فرص العمل وتحسين الوضع الاقتصادي فقد احتلت المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي. أما الاولويات الاجتماعية الاخرى كتحسين مستوى الخدمات الصحية الحكومية، وتحسين مستوى التعليم المدرسي الحكومي فقد احتلت المراتب الخامسة والسابعة والثامنة على التوالي. أما اولوية تثبيت الامن الداخلي الفلسطيني فقد احتلت المرتبة السادسة.

وقد أثر في اختيار هذه الاولويات مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فبينما وجد ان متغيرات مكان الاقامة ونمط السكن وحالة اللجوء كان لها تأثير على جميع هذه الاولويات، تبين أن بعض المتغيرات كالمستوى التعليمي والحالة العملية والدخل كان لها تأثير على بعض الاولويات فقط.

التوصيات

١-ضرورة رسم سياسات اقتصادية تهدف الى ادارة الازمة الاقتصادية بكفاءة وتحد من تدهور الاوضاع الاقتصادية وخلق فرص عمل دائمة.

٢-العمل الدؤوب على تحسين التعليم المدرسي ورفع مستواه.

٣-العمل على تحسين مستوى الخدمات الصحية والتركيز بشكل اكبر على المناطق الريفية.

٤-ضرورة العمل على اعادة توزيع المساعدات الانسانية بعدالة اكثر.

٥-ضرور العمل الحثيث واستخدام كافة الوسائل لاطلاق سراح الاسرى والمعتقلين في السجون الاسرائيلية.

٦-ضرورة العمل وبشتى الطرق على رفع الحواجز العسكرية الاسرائيلية المقامة بين القرى والمدن.

٧-ضرورة العمل الجاد والفعال على تثبيت الامن الداخلي الفلسطيني في جميع محافظات الوطن.

المراجع

١-البنك الدولي، الفصل: الاقتصاد الفلسطيني والمستوطنات. حزيران ٢٠٠٤.
٢-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية. رام الله، ١٩٩٨.
٣-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة ١٩٩٤-٢٠٠٠ رام الله، ٢٠٠٣.
٤-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح مراقبة اتجاهات المجتمع الفلسطيني بشان الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. أيار ٢٠٠٤.
٥-الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني، مسح التجمعات السكانية في الأراضي الفلسطينية التي يمر جدار الضم والتوسع من أراضيها. تموز ٢٠٠٤.
٦-المجلس الفلسطيني للعدل والمساواة، شعب تحت الاحتلال. ٢٠٠٤.
٧-باسم مكحول، الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، (ماس)، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٢.
٨-جميل هلال ومجدي المالكي، مؤسسات الدعم الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، (ماس)، رام الله، فلسطين، ١٩٩٧.
٩-فضل النقيب، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٩، الطبعة الثانية.
١٠-غانية ملحيس، "تقرير حول جدار الفصل العنصري الإسرائيلي مقدم لصندوق الأقصى بإدارة البنك الإسلامي للتنمية، أيار ٢٠٠٣"، (ماس)، المراقب الاقتصادي. عدد رقم ١٠ كانون أول ٢٠٠٣.
١١-محمد إشتيه وآخرون، الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية. بكدار، رام الله، ١٩٩٩.
١٢-محمد نصر، دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية الفلسطينية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، (ماس)، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٢.
١٣-مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحيه، نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم (٧)، ١٥-١٧ تموز ٢٠٠٤. مركز استطلاع الرأي والدراسات المسحيه، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
١٤-معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، (ماس)، المراقب الاقتصادي. عدد رقم ١٠، كانون الأول ٢٠٠٣.
١٥-مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية، تقرير حزيران ٢٠٠٤.
١٦-هديل قزاز ونادر سعيد، الفقر في فلسطين، دراسة حالات. برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، بيرزيت، ١٩٩٩.
١٧-وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية، تقرير الفريق الوطني لمكافحة الفقر. ١٩٩٨.
١٨-وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية، مشروع تقدير الفقر بالمشاركة. ٢٠٠٢.

19 -www.Alnoor-world.com

20 -www.worldbank.org